يرى أنه من الضروري صعود رئيس الوزراء للمنصة

الطبطبائي: أرفض أن تكون الجنسية سلاحاً وأداة عقاب بيد السلطة التنفيذية

أكد عضو مجلس الأمة النائب عمر الطبطبائي ضرورة صعود سمو الشيخ جابر المبارك منصة الاستجواب وتفنيد ما جاء في محاور الاستجوابين لكي يطلع أبناء الشعب الكويتي على الحقيقة ومعرفة ردود رئيس الحكومة بهذا الشأن.

وقال الطبطبائي في حديث مع شبكة مجلس الامة الاخبارية إن جميع المحاور التي تضمنها الاستجوابان المقدمان لسمو رئيس الوزراء محل اهتمام وسوف تتضح صورتها بعد المداولة وسماع ماسيقدمه النواب المستجوبون من حجج وردود سمو رئيس الوزراء.

وفي ملف الجنسية جدد الطبطبائي رفضه ان تكون الجنسية سلاحا وأداة عقاب بيد السلطة التنفيذية معتبرا ان ما ارتكبته الحكومة من أخطاء بهذا الشان أوجد ضغطا شعبيا ونيابيا.

وقال إن هذا الضغط الشعبي والنيابي أثمر عن انفراجات في هذا الملف وتشكيل لجنة لبحث كيفية معالجة هذا الخلل وإعادة الحقوق لأصحابها.

وفيما يتعلق بتعديل قانون الجنسية الذي تقدم به عدد من النواب ولم يتم تمريره قال الطبطبائي "خسرنا جولة اللجوء الى المحكمة الادارية بشأن سحب واسقاط الجنسية وعلينا الامتثال لرأي الأغلبية".

وأكد رغبة الأعضاء في إعادة المحاولة خلال دور الانعقاد المقبل على ان يصاحبها حملات توعوية لإقناع الشارع من خلال مؤسسات المجتمع المدني لخلق ضغط شعبي.

وذكر الطبطبائي انه أعلن اخيرا عن تقديم مقترح بشأن ملف سحب أو اسقاط الجنسية يتضمن تحديد فترة زمنية لصدور حكم نهائي من المحكمة المشكلة من خمسة قضاة كويتيين.

وقال إن هذا الاقتراح جاء لتبديد المخاوف التي تنتاب البعض حول عدم المقدرة على محاسبة مزوري الجناسي في حال تمت إحالة الموضوع إلى القضاء.

■ خسرنا جولة اللجوء إلى المحكمة الإدارية بشأن سحب وإسقاط الجنسية وعلينا الامتثال لرأي الأغلبية

عمر الطبطبائي

■ إعادة المحاولة خلال دور الانعقاد المقبل وحملات توعوية لإقناع الشارع من خلال مؤسسات المجتمع المدني

■ على الحكومة أن تغير نهجها بالكامل وإعادة هيكلة الدولة بجميع اختصاصاتها وفك التشابك بين الهيئات

■ الحل أو الإبطال لن يساهم أو يساعد في استقرار الدولة بل سيؤدي إلى مزيد من التوتر

أما عن رفع أسعار البنزين فقال الطبطبائي إنه قدم والنائب عبد الوهاب البابطين مقترحا بإلغاء قرار زيادة البنزين بحجة الحفاظ على التصنيف الذي لجأت اليه الحكومة على توصيات البنك الدولي.

وأضاف ان هناك أمورا عدة إذا اخذت في عين الاعتبار لن نكون بحاجة إلى رفع سعر البنزين على المواطن ومنها استغلال الاستثمارات الخارجية بشكل أمثل.

ومن هذه الأمور كذلك فرض ضريبة على الحوالات المالية الخارجية للوافدين تكون محددة ولا تشمل مقتني الدخل بالإضافة الى إيقاف الهدر الكبير في جميع هيئات ومؤسسات ووزارات الدولة المختلفة.

وأضاف انه بات من الضروري على الحكومة ان تغير نهجها بالكامل واعادة هيكلة الدولة بجميع اختصاصاتها وفك التشابك بين الهيئات والوزارات والدوائر الحكومية الذي كان سببا في تعطيل التنمية وتقدم البلاد.

وحول مشهد الترقب لحكم المحكمة الدستورية في 3 مايو المقبل، وشبح الإبطال أو الحل أكد الطبطبائي أن الحل او الابطال لن يساهم او يساعد في استقرار الدولة بل سيؤدي الى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار.

وقال إن على الحكومة المواجهة لا الهروب في كل تصعيد وذلك بالالتزام بالدستور والقانون وتقديم برنامج عمل حقيقي بمدة زمنية محددة كي يمكن نواب الامة من معرفة الخطوات والاجراءات الحكومية في التنفيذ.

ودعا أبناء وبنات الشعب الكويتي الذي يتمتع بدرجة كبيرة من الوعي إلى التمييز بين من يعمل ومن لا يعمل من النواب وهمه فقط المنصب والاستمرار على كرسي المجلس الذي وصل إليه بدعم حكومي مشددا على أهمية التصدي لأصحاب المصالح الانتخابية الضيقة.

وأضاف ان هناك من يرى كرسي مجلس الامة نوعا من التجارة ما يجعل المسؤولية مضاعفة على الناخب فهو مطالب بمراقبة أداء النائب ومحاسبته إذا أخطأ أو قصر في أي جانب سواء التشريعي أو الرقابي.

دعا الوزير أبل إلى الاستعجال في إجراءات حل الأزمة الإسكانية

الخضير: ليس من المقبول استمرار معاناة المواطن في الحصول على سكن

أكد النائب د.حمود الخضير أن الحديث عن القضية الإسكانية حديث ذو شجون وهو حديث مؤلم ونحن نرى معاناة المواطنين المستمرة منذ عقود بسبب تأخر حصولهم على بيت العمر.

وأشار في تصريح صحافي إلى أن نواب الأمة مؤتمنون على نقل هذه المعاناة داخل المجلس وعدم التوقف عند هذا الحد بل العمل على إيجاد الحلول الجذرية لمشاكل المواطنين ومعاناتهم ومنها القضية الإسكانية.

وأضاف أن رفع الجلسة السابقة لمجلس الأمة حال دون تمكنه من إبداء موقفه من الإجراءات الحكومية تجاه حل القضية الإسكانية والتي قدم فيها وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل عرضا جيدا وإن كنا نطالبه بالمزيد.

ولفت إلى أن المشكلة الإسكانية تعتبر الهم الأبرز والأول للمواطن الكويتي طبقا للاستفتاءات واستطلاعات الرأي العديدة ولن نبيع سرا إذا قلنا إن سبب هذا الهم هو تأخر الحصول على السكن وكثرة الطلبات الإسكانية التي بلغت أرقاما قياسية.

وقال إنه بالرغم من محاولات المؤسسة العامة للرعاية السكنية للتقليل من عدد هذه الطلبات من خلال التنسيق مع مجلس الأمة إلا أن عدد الطلبات اقترب من 100 الف وهذا رقم كبير جدا مقارنة بعدد المواطنين.

وأكد أن مجلس الأمة اقر العديد من القوانين وعدل قوانين أخرى بهدف الإسراع بحل هذه الأزمة وكان من نتائج هذا التعاون تمكين المؤسسة من توزيع 12 الف وحدة سكنية سنويا بعد تحرير الكثير من الأراضي.

وبين أنه لا يوجد أي عذر للحكومة في استمرار المشكلة وازدياد الطلبات وإذا كانت لديها رغبة في أي تشريعات فمجلس الأمة على استعداد للتعاون معها في إقرار أي قوانين جديدة لكن ليس مقبولا على الإطلاق أن نبيع المواطنين الوهم ونتركهم يعانون في حصولهم على السكن الذي كفله لهم الدستور.

وأضاف: عندما نتحدث عن القضية الاسكانية التي تؤرق كل كويتي فيجب الا ننسى معاناة المرأة الكويتية فبالرغم من التشريعات والقوانين الصادرة من المجلس لإنصاف المرأة إلا أن هناك قصورا يتبغي علينا الالتفات له حتى تتمكن المرأة من الحصول على حقوقها غير منقوصة.

وأكد أن الدستور الكويتي لم يفرق بين المرأة والرجل في الحقوق ولعل من القضايا المهمة للمرأة ما يخص المطلقة التي تطالب الحكومة بصرف بدل إيجار لمن ترعى أولادا من المطلقات حتى توفر لها ولأبنائها حياة كريمة. وطالب الحكومة بتطبيق القوانين الإسكانية التي تخص المرأة والتي صدرت من المجلس بتوافق مع الحكومة.

وأبدى الخضير استغرابه من استمرار هذه المشكلة الاسكانية رغم توافر الاراضي فالكرة في ملعب الحكومة وعليها التوسع في الإعلان عن تخصيص اراض أكثر للرعاية السكنية.

وشدد على ضرورة توفير البنية التحتية السليمة للمشاريع الإسكانية الجديدة حتى لا تتكرر أخطاء يدفع ثمنها المواطن المسكين فالمواطن لا يستجدي الحصول على بيت العمر لأن هذا واجب الحكومة وهو حق دستوري.

ودعا الوزير أبل المعروف بحرصه على التعاون مع النواب أن يبذل جهدا أكبر في حل الأزمة الإسكانية ونتمنى في عهد هذا الوزير الشاب أن يتحقق ما لم يتحقق طوال السنوات الماضية.

وطالب الوزير بأن يشدد رقابته على الشركات المنفذة للمشاريع السكنية وأن يتم استبعاد من تتكرر أخطاؤه فما حصل في مدينة صباح الأحمد وغيرها من المدن الجديدة يؤكد أن على الوزارة تطبيق العقوبات الواردة في العقود على المقاولين المخالفين.

■ حجم الطلبات اقترب من 100 ألف بالرغم من محاولات المؤسسة التقليل من عددها

حمود الخضير

■ قمنا بإقرار العديد من القوانين بهدف الإسراع بحل الأزمة ولن نبيع الوهم للمواطنين

■ توفير البنية التحتية السليمة للمشاريع الجديدة أمر ضروري حتى لا تتكرر أخطاء الماضي

■ المشكلة الإسكانية تعتبر الهم الأبرز والأول للمواطن طبقا للاستفتاءات واستطلاعات الرأي

طالب هيئة مكافحة الفساد بمتابعة القضية

النصف: علينا فتح تحقيق في ادعاء تورط مسؤولين في قضايا فساد مرتبطة بالـ «فيفا»

راكان النصف

شدد النائب راكان النصف على ضرورة فتح الكويت تحقيق داخلي بشأن ما ورد في صحيفة الإدعاء الأمريكي بتورط مسؤولين كويتيين في قضايا فساد ورشوة مرتبطة بالـ"فيفا" والمجلس الأولمبي الآسيوي.

وقال النصف في تصريح صحفي ان دور الكويت يجب ان يحقق في مدى ارتباط تلك الفضائح والرشاوى في إيقاف النشاط الرياضي دوليا، لافتا الى ان ما جاء في اعترافات العضو السابق بلجنة التدقيق والامتثال بالفيفا ورئيس اتحاد غوام حول تلقيه مبالغ مالية من مسؤولين كويتيين للتأثير في القرارات الصادرة من الإتحاد الآسيوي لكرة القدم تعتبر معلومات ذات أهمية بالغة لا سيما وان إيقاف النشاط الكويتي لا علاقة له بالقوانين المحلية.

وشدد النصف ان الكويت تستضيف المبنى الرئيسي للمجلس الاولمبي الآسيوي وهو المقر الذي أصبح اليوم محل شبهات فساد وتقديم رشاوى وتلاعب في القرارات الرياضية في آسيا وآثرها على على القرارات الرياضية الدولية.

وأشار النصف الى ان هيئة مكافحة الفساد معنية اليوم في متابعة القضية بعد أن وضع الإدعاء الأمريكي الإتحاد الكويتي لكرة القدم في موضع شبهات وتم ذكر مسؤوليه في اكثر من حادثة رشوة، داعيا في الوقت ذاته لجنة الشباب والرياضة البرلمانية أخذ موافقة مجلس الأمة لمتابعة الملف.

من القيادات الوطنية ذات الخبرة العلمية والعملية الكبيرة

الصبيح: تقاعد الصديقي خسارة كبيرة للقطاع الزراعي

اكد رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين براك الصبيح ان إحالة نائب المدير العام لشؤون الثروة النباتية بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية المهندس فيصل الصديقي للتقاعد يعد خسارة كبرى للقطاع الزراعي كونه من القيادات الوطنية ذات الخبرة العلمية والعملية الكبيرة التي تعتبر معدودة على أصابع اليد الواحدة وهو أحد القيادات التي شاركت على مدار سنوات طويلة في وضع استراتيجية وتبني معالم التنمية الزراعية في شتى مجالاتها بما يمتلك من علم وخبرة وشجاعة باتخاذ القرار.

وأكد الصبيح في تصريح صحفي ان صدور قرار التقاعد للصديقي يمثل خسارة كبيرة للقطاع الزراعي ومن المعروف أن النشاط الزراعي الكويتي قلل سنوات طويلة معتمدا على نشاط الهواة ومفتقرا الى مثل تلك القيادات ذات العلم والخبرة الطويلة والشجاعة في اتخاذ القرارات لوضع رؤية محددة لتنمية وتطوير القطاع الزراعي.

وأوضح الصبيح ان تلك الصفات المتوفرة في المهندس فيصل الصديقي جعلته على مدار الأعوام الأخيرة يخدم القطاع الزراعي من خلال رؤية واضحة للتنمية فهو أحد رواد العمل الوطني الزراعي بما امتلكه من علم حديث بأفضل الجامعات الأمريكية وسنوات خبرة طويلة تجاوزت العشرين عاما تدرج خلالها بمختلف المستويات الإشرافية والقيادية متلامسا مع الواقع الفعلي للقطاع الزراعي مشخصا عدد من المشاكل التي تواجه هذا القطاع ومساهما في وضع رؤية التنمية ومعالم التطوير.

واشار الصبيح أن بصمات عمل الصديقي خلال السنوات السابقة خاصة وانه من اوائل من لهم الفضل في توجيه نظر ورعاية الدولة للقطاع الزراعي ورفع قيم الدعم بمختلف أنواعه وخاصة الدعم النباتي وشارك في وضع وتنفيذ مختلف الخطط والاستراتيجيات للتنمية الزراعية لإيمانه بحتمية وضع القطاع الزراعي على خارطة الاقتصاد الوطني وتتويع مصادر الدخل القومي لتشمل الانتاج الزراعي وعدم اقتصارها على النفط.

واستطرد الصبيح بان الصديقي كان ومازال من اوائل من وضع ونفذ العديد من مراحل مشروعات الامن الغذائي الهادفة الى تحقيق تلك الأهداف الاقتصادية ورفع نسب الاكتفاء الذاتي وتلبية الطلب المحلي على المنتجات الغذائية من خلال منتج محلي عالي الجودة ومأمون التوافر ويحقق دخلا معقولا للمزارع والمربي الوطني في ذات الوقت منتج جيد وسعر مناسب للمستهلك المحلي واختتم الصبيح تصريحه بان يوفق الله الصبيح أينما ذهب معربا عن أمله أن يستمر عطاؤه للقطاع الزراعي والاستفادة من خبراته العلمية والعملية لمثل تلك الكوادر الوطنية التي يمثل تواجدها حاجة ملحة لخطة تنمية وتطوير القطاع الزراعي لا سيما وأنه مازال في أوج نشاطه وعطائه وقدرته على العمل والانتاج.

منذ بداية دور الانعقاد

العجيل: اللجنة التشريعية تلقت أكثر من 450 اقتراحاً بقانون

عمر العجيل

كشف رئيس قسم الإحالات بإدارة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الأمة عمر العجيل عن وجود أكثر من ٤٥٠ اقتراحا بقانون باللجنة التشريعية منذ بداية دور الانعقاد الحالي.

وأضاف العجيل في تصريح صحفي أنه بعد تعديل هيكل مجلس الأمة بالكامل وتحديدا قطاع اللجان تم استحداث أربع إدارات هي مكتب اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الميزانيات والحساب الختامي ومكتب اللجنة المالية والشؤون الاقتصادية وإدارة الدعم الاستشاري

وقال العجيل إن إدارة اللجنة التشريعية تنقسم إلى قسمين هما الإحالات والإعداد بالتكليف وقسم التقارير التشريعية ويشمل عمل اللجنة دراسة جميع الاقتراحات والقوانين المقدمة من النواب والتي تصنف على فئتين الأولى اختصاص أصيل للجنة التشريعية والقانونية والثانية تختص بباقي لجان المجلس

وذكر أن اللجنة تبدأ بدراسة المقترح من جوانبه القانونية والدستورية واللغوية ومراجعته ويعرض بعدها على أعضاء اللجنة للتصويت عليه ثم يُعد تقرير عنه وفق ما انتهت إليه اللجنة ويعتمد من قبل الرئيس والمقرر ويرسل للجنة المختصة.

أما عن المقترحات ذات الاختصاص الأصلي فتقوم اللجنة بدراستها باستفاضة من الناحية الدستورية والقانونية مع عمل استطلاع وجهات النظر لجميع الجهات ذات الصلة بالموضوع سواء حكومية أو غير حكومية بالإضافة إلى جهات المجتمع المدني المعنية بالموضوع.

وأضاف أنه يتم وضع جداول مقارنة تتضمن الاقتراحات المقدمة ومشاريع الحكومة من خلال فرق عمل تعرضها على أعضاء اللجنة تتضمن الدراسات التشريعية لعدد من قوانين الدول العربية والأجنبية لأخذ ما يناسب منها طبيعة الوضع في دولة الكويت.